أنماط العمل الجديدة ودورها في إدماج الموارد البشرية في الاقتصاد

أ.أحمين شفير
جامعة الجزائر 3
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
خبير اقتصادي

مقدمة:

يعرف العالم منذ ثمانينات القرن العشرين تحولات عميقة وسريعة انعكست على كل جوانب الحياة الإنسانية وبالأساس الاقتصادية والاجتماعية منها، أخذت عدة مسميات: العولمة، الكوكبة، رأسمالية جديدة، رأسمالية معرفية، رأسمالية معولمة، الاقتصاد الجديد، اقتصاد المعرفة، المجتمع الجديد، المجتمع المعرفي..إلخ، كلها تعبر عن بروز نمط جديد من التراكم يختلف عن الأنماط التايلورية والفوردية السابقة التي واكبت الثورة الصناعية الأولى والثانية.

الملفت للانتباه أن معظم المحللين يركزون على جانب التحولات التكنولوجية وعلى الثورة الصناعية الثالثة في مجالات الإعلام والاتصالات والبيوتكنولوجيا، وعلى تنامي دور المعرفة كعامل إنتاج مستقل .. منذ أكثر من ثلاث عشريات، والتي أحدثت وتحدث تحولات كبيرة وقوية في أنماط الإنتاج عبر خلق مهن ومنتوجات جديدة، وأنماط التنظيم والتسيير والعمل والتشغيل.

دون الإقلال من الدور **المحرك والأساسي للثورة التكنولوجية ودور المعرفة و"الرأسمال اللامادي"** في هذه التحولات، إلا أننا نعتقد أنه من غير الصحيح التوقف عندها فقط. فالعالم يعرف تحولات عميقة في العديد من المجالات التي هي في تفاعل وتأثير وتأثر الواحد من/ وعلى الآخر وكلها تنعكس على أنماط العمل والتشغيل والتنظيم: الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها أكيد، لكن يجب الإشارة للتحولات من جانب مجال المال العالمي وما يسمى ب"الكوكبة المالية" ، و تنامي احتكار الشركات المافوق قومية، وأخيرا إلى تأثير الفكر الليبرالي الجديد في الاقتصاد والسياسة الذي بدأ يسيطر منذ 1980 والذي نجد خلاصته المركزة في ما أصبح يسمى ب"وفاق واشنطن" وتأثيره على السياسات الاقتصادية للدول والمؤسسات.

لذا، نعتبر أن التغيرات التي تعرفها أنماط العمل والتنظيم والتشغيل هي ليست مجرد "تأقلم" و"مواكبة" للتحولات التكنولوجية المتسارعة فقط، مهما كان عمقها وانعكاساتها، بل هي نتيجة تحولات أشمل أصبحت تؤثر وبقوة دائما أكبر فأكبر على أشكال توزيع الدخل بين المسيرين وحاملي الأسهم وبينهم وبين مختلف أصناف العمال الأجراء.

هذه التحولات تمس أيضا مجال التبادل بفضل الانخفاض الكبير في تكاليف المعاملات الأمر الذي يفتح المجال لقنوات جديدة للاتصال والتصريف والتسويق، كما تمس مجال الاستهلاك بفعل التغيير النوعي في طلب المستهلكين الذي تفجر وأصبح مشخصا أكثر فأكثر.

إن هذه التحولات لا تمس المؤسسات الاقتصادية فقط، بل تمتد لكل الاقتصاد العالمي وتعيد النظر في التقسيم الدولي للعمل وفي تشكيل الجغرافية الاقتصادية والأقاليم والعلاقة جنوب شمال، كما تمس تنافسية اقتصاد الدول والنمو الاقتصادي وأنماط التنمية في البلدان النامية.

أخيرا، فإن هذه التحولات تخضع علم الاقتصاد لتساؤلات عدة مثل مسألة تشكل القيمة وقياس الثروة والرفاه، ومسألة الملكية عامة والملكية الفكرية على الخصوص وكل ما هو مرتبط بمسألة توزيع وإعادة توزيع الثروة.

في هذه المداخلة سوف نحاول التركيز على أهم التحولات التي يعرفها العالمي منذ 1980 وتأثيرها على أنماط التشغيل والعمل والتنظيم القديمة ودورها في بروز الجديدة منها، مع التأكيد على الدور المحرك للثورة التكنولوجية الجارية والمعرفة ومتطلباتها.

كما سنحاول إبراز أهمية التحدي المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي إعداد المورد البشري الذي يساهم في تحقيقها من أجل إيجاد مكانة لائقة فعالة وفاعلة في العولمة الجارية.

I. <u>مرحلة جديدة من تطور الرأسمالية: "الرأسمالية المعرفية":</u>

الدراسات والتحاليل حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها العالم منذ 1980 والتي سميت بالعولمة أو الكوكبة، عرفت نضجا كبيرا في العشريتين الأخيرتين. فبعد أن اعتبرتها معظم الدراسات الأولى **كظاهرة جديدة** واستثنائية في تاريخ البشرية **تمس بالأساس الجانب الاقتصادي**

وبالأخص مجال الانتاج، وأن **محركها هو الثورة التكنولوجية** في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، هناك شبه إجماع اليوم لدى معظم المفكرين الاقتصاديين وعلم الاجتماع على أن هذه التحولات:

- ليست جديدة وإنما هي تدخل ضمن التطور "المضطرب" و"المتذبذب" للنظام الرأسمالي العالمي منذ نشأته في بداية القرن 16 وأساسا منذ الثورة الصناعية الأولى في الثلث الأخير من القرن 18. هذا التطور تتخلله أزمات دورية طويلة المدة (دورات كوندراتياف) ناتجة عن تناقضاته الداخلية، أو تحولات تكنولوجية كبيرة [ج.شومبيتر،ط. الفرنسية 1990]، هذا الأخير بيّن أن الابتكارات تتم حسب موجات متتالية تطبع مراحل التطور الرأسمالي منذ القرن 18 وتبدأ بالولادة ثم النمو يليها الانسداد في الأنظمة التقنية الأمر الذي يسبب أزمات حادة لهذا النظام، إذ تؤدي لتدمير القديم فيه وتهيأ للجديد (التدمير البنّاء). على هذا الأساس تمّ تحديد عدة مراحل لتطور الرأسمالية اختلفت حسب الخلفية الفكرية لكل مفكر ومنها استخرجت أنماط العمل والتنظيم التي وافقت كل مرحلة، بدءا بمرحلة الرأسمالية التجارية (الماركنتيلية) من القرن 16 إلى القرن 18، ثم الرأسمالية الصناعية المتولدة على إثر الثورة الصناعية الأولى (1760–1875) والثانية (1890–1944)، وأخيرا العولمة الجارية مع بروز الثورة الصناعية الثالثة منذ نهاية الحرب والتي تسارعت وتيرتها منذ تسعينيات القرن العشرين.

- لا تمس الجانب الاقتصادي فقط، بل هي تحولات يتداخل ويتشابك فيها العامل التكنولوجي، وجانب المالية العالمية (الكوكبة المالية) وتنامي الاحتكار ودور الشركات المافوق قومية وسيطرة المنافسة غير الكاملة. بعض المفكرين يضيفون التحولات في المجال البيئي وانعكاساتها على النمو واستدامة النموذج التنموي الذي اعتمد منذ الثورة الصناعية الأولى إلى غاية اليوم والقائم على الإنتجاوية والاستغلال اللاعقلاني للموارد وتلويث البيئة وتفاقم الفوارق والفقر واللامساواة، أخيرا هناك إجماع على أن هذه التحولات تتم تحت لواء فكر اقتصادي هو الفكر الليبرالي الجديد الذي بدأ يسود منذ 1980 (الحديث عن العولمة الليبرالية الجديدة) ومبادئه القائمة على تحرير الاقتصادي وأساسا تحرير كل التدفقات العالمية من السلع والخدمات والمعارف وحركة رؤوس الأموال واليد العاملة.

- تلعب فيها التكنولوجيا والمعارف دورا حاسما مع تأثيراتها وانعكاساتها على مجال إنتاج الثروة وتوزيعها وعلى أنماط العمل والتشغيل والتنظيم، وعلى جوانب الحياة المادية والروحية التي تمس مجال التبادل والطلب وأنماط الاستهلاك المادية والثقافية..إلخ. لكن يجب القول أن هذه التحولات لا تكمن في محتواها التكنولوجي البحت، أي لا يمكن فهمها من ناحية التحولات التكنولوجية [Jolivell, 2001]، بل في كيفية توظيفها ولصالح أي نوع من التراكم (انتاجي أم مالي ونتائجه) وما هي نوعية وطبيعة الأشكال المؤسساتية التي تحملها وتجسدها، ووضع ميزان القوى بين البلدان؟

1. <u>رأسمالية جديدة تتم تحت تأثير عدة عوامل</u>:

يعتبر العديد من المفكرين ذات اتجاهات مختلفة أن الرأسمالية دخلت منذ 1980 مرحلة جديدة هي امتداد للمراحل السابقة مع تحولات نوعية أكيدة، ويمكن تقسيم هذه المراحل كما يلي:[Yann Moulier 2002 Bootang et Anzo Rullan2000]

أ. **مرحلة الرأسمالية الماركنتيلية:** امتدت من القرن 16 إلى القرن 18 وتميزت بسيطرة نمط التراكم التجاري النقدي الذي لعب فيه التوسع الكولونيالي وتوحيد الأسواق الوطنية (في إطار الدولة الأمة) الدور الأساسي في عملية التراكم، كما تميزت هذه المرحلة بسيادة نظام العمل القائم على الطوائف المهنية والحرفة أين كانت عملية تراكم رأس المال منفصلة نسبيا ولكن بشكل واضح عن عملية تراكم المعارف، بمعنى أن المجالين الرأسمال والمعرفة كانا يتطوران بصفة منفصلة الواحد عن الآخر. [Antonella Corsani, 2003].

ب.**مرحلة الرأسمالية الصناعية:** التي امتدت من نهاية القرن 18 إلى غاية نهاية سبعينيات القرن العشرين، وهي قائمة على تراكم الرأسمال المادي والدور المحرك للمصنع في الإنتاج الجماهيري المنمط وكذا الاستهلاك الجماهيري. لقد قام هذا النمط من التراكم على إثر الثورة الصناعية الأولى والثانية (أنظر الشكل) واعتمد على الاستعمال المكثف للآلات والمكننة و"التقسيم العلمي" التايلوري

للعمل (فريدريك تايلور 1856-1915) الذي وضع نمط "التنظيم العلمي للعمل" لعقلة وتعميق التقسيم التقني للعمل عبر الفصل بين مهام التصميم ومهام التنفيذ (التنظيم الهرمي أو الأفقي للعمل)، وتجزئة المهام إلى حركات صغيرة متكررة وسهلة المراقبة عبر ضبط الوقت واقتصاده "الطريق الأحسن الوحيد" للرفع من إنتاجية العمل حسب تايلور.

بعد أزمة الكساد الكبير لسنوات 1933/1929 وبروز "النموذج الكينزي" لما بعد الحرب العالمية الثانية القائم على دفع الطلب الفعّال عبر سياسات الميزانية للدولة للرفع من الإنفاق العمومي والاستثماري والاجتماعي، والسياسات النقدية لتخفيض أسعار الفائدة وتشجيع الاستثمار، دخلت الرأسمالية مرحلة جديدة من النمو غير المسبوق تميزت بالارتفاع الكبير في إنتاجية العمل وتحسين ظروف عمل ومعيشة العمال وهي مرحلة عرفت ب"دولة الرفاه" أو يعبر عنها غالبا ب"الثلاثين سنة المجيدة".

وإذا كانت التطورات التكنولوجية التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية قد لعبت دورا حاسما في ذلك، فإن لنمط العمل وتنظيم العمل الذي ساد خلال هذه الفترة، والذي يعرف ب"النمط الفوردي" أو "النمط الفوردي-الكينزي" كان له الأثر الكبير فيما تحقق من تطور.

النمط الفوردي يعكس في آن واحد نموذجا من تنظيم الإنتاج وضعه "هنري فورد"، ونمطا من التعديل على المستوى الاقتصادي الكلي إذ هو يقوم على آليتين:

- الرفع من انتاجية العمل عبر تطوير المكننة وتوسيع تطبيق التايلورية ولكن كذلك عبر:
  - تخفيض الأسعار من أجل البيع أكثر حسب منطق الإنتاج الجماهيري
  - العمل وفق سلسلة الإنتاج للرفع من الاقتصاديات السلّمية وتحقيق انخفاض في تكاليف الإنتاج وبالتالي الأسعار
  - تنميط الإنتاج، فمن أجل تطوير سلسلة الإنتاج كان لابد من آلات جديدة متخصصة تسهل التصنيع وتبسط المهام على العامل وتسمح بالتكوين السريع للعمال.
  - الرفع من الأجور لما له من أثر على الطلب لإيجاد منافذ للإنتاج الجماهيري

- العلاقة الأجرية الفوردية التي تقوم على: [Dominique Plihon,2004]

- تقاسم ثمار إرتفاع الإنتاجية بين العمل والرأسمال بالرفع من نصيب الأجور [Robert Boyer, Michel Freyssenet,2000] في الناتج الداخلي الخام، وذلك عن طريق

المفاوضات الجماعية بين النقابات وأرباب العمل والحكومات للرفع من الأجور الحقيقية بصفة مباشرة أو غير مباشرة. تقاسم من المفروض أن يؤدي إلى خلق منافذ كافية للإنتاج الجماهيري وبالتالي الرفع من الطلب والاستثمار وتحقيق زيادة في الإنتاجية من جديد.

- سياسات اقتصادية نشطة، من جانب سياسة الميزانية والسياسة النقدية، تضمن دفع الطلب باستمرار للمؤسسات وبالتالي الرفع من الإنتاج
- دولة الرفاه التي تعني وضع نظام من الحماية الاجتماعية قائم على التضامن بين الفئات الاجتماعية والأجيال.
- نظم مالية مسيّرة إداريا تضمن تمويل تراكم الرأسمال المنتج عبر القروض المصرفية بأسعار فائدة ضعيفة.

إذا كانت الآلية الثانية هذه قد أحدثت تحولات عميقة في علاقات العمل عبر انتشار عقود العمل لوقت كامل أو دائم وتحسين في ظروف العمل والحماية الاجتماعية والعديد من المكاسب للعمال، التي تحققت في ظروف وموازين قوى داخلية ودولية مميزة، فإن الآلية الأولى قد كرست تبعية العامل للآلة وولدت نوع من المكننة في حياة الانسان العامل (العمل– النقل – البيت).

على العموم، لقد أدت الثورة الصناعية الأولى والثانية إلى تحولات عميقة وجذرية في نمط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية وعلاقات العمل، ولعل أهم هذه التحولات هي أن العلم والمعرفة والتكنولوجيا أصبحوا المحرك الأساسي لعملية التراكم وإنتاج وإعادة إنتاج الثروات: "محرك تراكم رأس المال تم

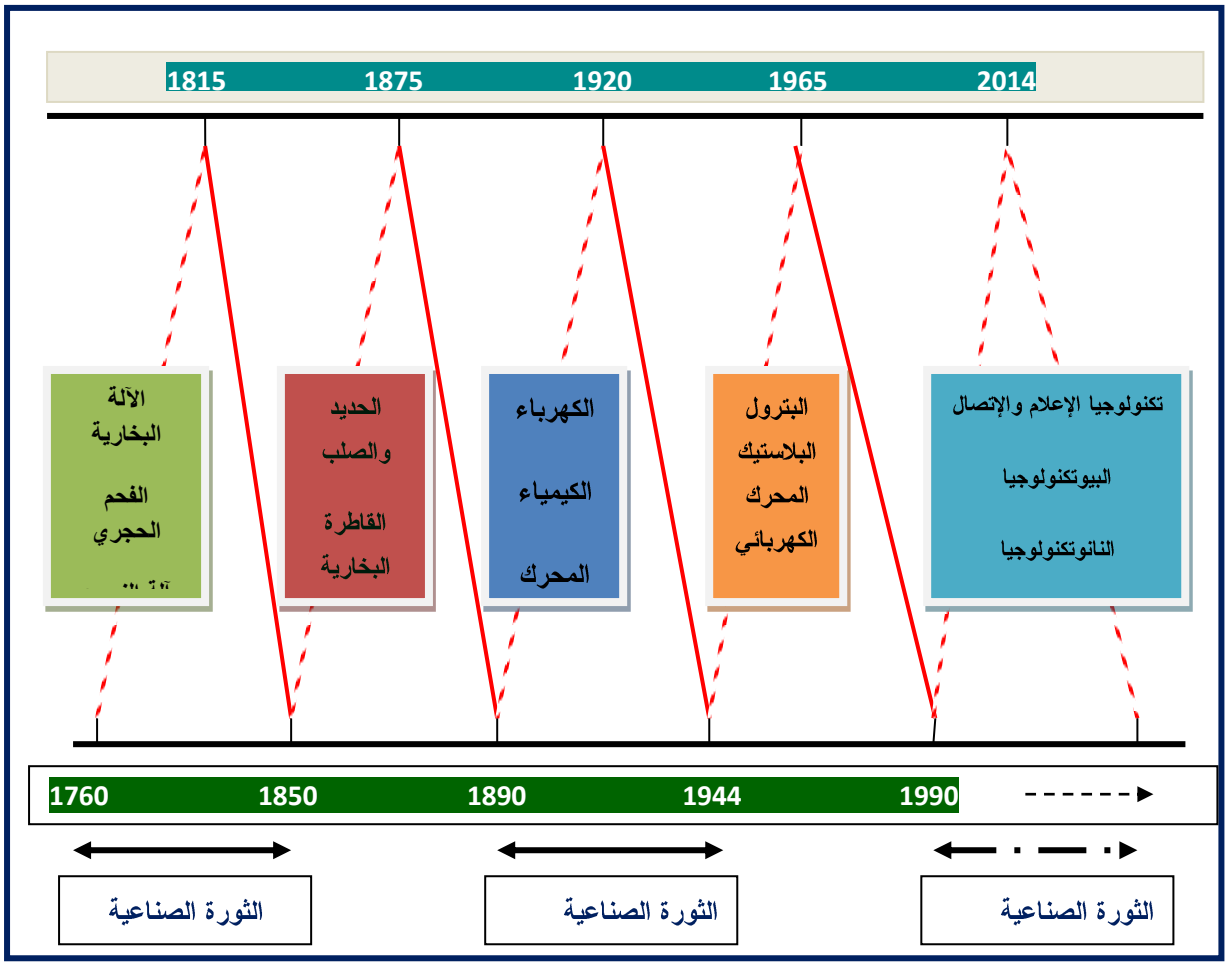

Source:Dominique plihon : Le Nouveau capitalisme, la DECOUVERTE, Paris, 2003.

تحقيقه بفضل الإيجابية العلمية positivisme scientifique التي قطفت ثمار إرث الأنوار وسجلت المعرفة في القابلية لإعادة الإنتاج" [Enzo RULLANI, 2000]، وبالفعل فقد تمكنت التحولات التي عرفتها أوروبا منذ بداية القرن 16 (النهضة الاقتصادية والسياسية والفكرية) من تحرير قوة النشاط الإبداعي الخلاق للإنسان وخلق شروط ميلاد نظام المصنع والصناعة كنظام لإعادة الإنتاج على نطاق واسع، وبالتالي إحداث نوع من الاستقلالية النسبية للاقتصاد عن الطبيعة.

هذا العلم، علم الاقتصاد السياسي، الذي سيأخذ استقلاله عن العلوم الأخرى (الفلسفة أساسا) في نهاية القرن 18، سيعتبر كعلم للثروة (آدم سميث) التي تكمن داخل نظام المصنع (العمل المنتج) والذي يصل ذروته مع تقسيم العمل التايلوري – الفوردي، وهذا ما نجده بشكل واضح عند سميث وجل الفكر الاقتصادي الذي ساد خلال هذه المرحلة: "ثروة الأمم تقوم على تقسيم العمل واتساع رقعة السوق.. والميل الطبيعي للتبادل يبرر التخصص في العمل، والتقسيم التقني للعمل هو الذي يحقق نمو الانتاج وانتاجية العمل." [Antonella Corsani, 2003]. من هذا المنطلق يمكن القول أنه مع الثورة الصناعية وترسيخ نظام المصنع تصبح العلاقة بين مجال الإنتاج وتراكم رأس المال ومجال تراكم المعارف وطيدة وستتمحور حول التكنولوجيا في علاقة خطية انطلاقا من إنتاج المعارف "الخالصة" وصولا إلى التكنولوجيا كمعرفة مطبقة وتنتهي في الصناعة كمجال تجربة وتحسين تقنيات الإنتاج. **ولكن المعارف "الخالصة" كسلعة عمومية بقيت خارج نطاق السوق أو"السلعنة"، في حين أن التطبيقات الصناعية للمعارف العلمية أدخلت تدريجيا ضمن المجال الخاص عبر نظام براءة الاختراع تطبيقا للميل العام للسلعنة والتراكم الرأسمالي.** بمعنى آخر، لقد أبقى الاقتصاد السياسي الكلاسيكي على النشاط الإبداعي والإبتكاري خارج " "الاقتصادي"، ولعل ذلك هو الذي سيساهم منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين في دخول النمط الفوردي في أزمة حادة تعبر في النهاية عن عدم مواكبته للتحولات التكنولوجية لبداية 1980 التي أساسها تحوّل العلم والمعرفة لقوة إنتاج أساسية.

ج.مرحلة الثورة الصناعية الثالثة ودور العلم والمعرفة: هي مرحلة **الانتقال** من الرأسمالية الصناعية إلى "الرأسمالية المعرفية" وتحمل عدة تسميات: الاقتصاد الجديد، اقتصاد المعرفة، الاقتصاد الرقمي، نمط الإنتاج المعرفي، الرأسمالية الإلكترونية..والتي تبدأ مع توسع انتشار الرقمية وإدماج وسائل الاتصال والإعلام الحديثة خاصة الانترنت والانترانت وتطبيقاتها في مجالات النشاط الإنساني المختلفة. ما يميز هذة المرحلة هو الاستقلالية المتنامية للعلم والمعرفة عن مجال الإنتاج المادي

وتحولهما لعامل إنتاج "مستقل" "لامادي" تكون له انعكاسات عميقة وجذرية وبالأخص فيما يتعلق بإنتاج الثروة والنمو وقياسهما وأنماط العمل والتنظيم والتشغيل.

لكن يجب التنبيه أن العامل التكنولوجي ليس هو العامل الوحيد في بروز هذه "الرأسمالية المعرفية"، فالمولنة المتنامية للاقتصاد وصعود مجال الاقتصاد "الوهمي" على حساب مجال الانتاج وصعود الاحتكارات وتطبيق السياسات الليبرالية الجديدة التي سرعت تحرير حركة التدفقات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال..، كلها هي كذلك عوامل تحرك عملية الانتقال من الرأسمالية الصناعية إلى الرأسمالية المعرفية.

2. الرأسمالية المعرفية وعوامل صعودها:

عرف النمط الفوردي في بداية ستينيات القرن العشرين أزمة حادة يمكن إرجاعها إلى أربعة عوامل أساسية [Alain Bihr,2007]:

أ. انخفاض في النمو والإنتاجية في كل البلدان الرأسمالية المتطورة يمكن تفسيره بوصول التايلورية والمكننة محدوديتهما سواء من ناحية توسعهما أو كثافتهما (ارتفاع المخزون، مشاكل تعديل سلاسل الإنتاج..)، بمعنى آخر أدى ارتفاع التركيب التقني أو العضوي للرأسمال في عملية الإنتاج (التي تعكس العلاقة بين العمل والرأسمال)، متمثلا في ارتفاع الاستثمار في البنيات التحتية الإنتاجية والالآت وبراءات الاختراع ..(أي في العلم والمعرفة والابتكار) والدخول في تناقض مع النمط الفوردي القائم على متطلبات الثورة الصناعية الأولى والثانية، وبطبيعة الحال نتائج ذلك هو بداية انخفاض إنتاجية العمل ومعدلات الأرباح. من جانب آخر، يمكن تفسير هذا الانخفاض في إنتاجية العمل بتصاعد الاحتجاجات العمالية منذ نهاية 1960 على الانعكاسات السلبية للنموذج التايلوري (التكرار، الروتين، مكننة الحياة الإنسانية..) والتي أخذت إما طابعا غير نشط (الغيابات مثلا) أو نشط (الإضرابات، التخريب..).

ب. وصول نمط الاستهلاك الفوردي مرحلة الإشباع، إذ أن آلية هذا النمط تستلزم أن يتمحور الاستهلاك في بعض السلع ذات الإنتاج الجماهيري (السيارات، الأجهزة الالكترومنزلية وتجهيزات السياحة والتسلية..)، إلا أن إشباع السوق من جهة، وتغير بنية الطلب (تشكل

تدريجيا طلب متباين وفردي) وعدم قدرة النموذج الفوردي القائم على الإنتاج الجماهيري من مواكبتة ، من جهة أخرى، قد أدى لانخفاض الطلب.

ج. تطور العمل غير المنتج المباشر الذي يضمن دورة رأس المال (الإدارة، التجارة، البنوك وشركات التأمين..) ثم تنامي المجال المالي والمضاربات المالية على حساب الرأسمال المنتج أدى لتحول أجزاء هامة من الرأسمال عن الإنتاج، وسبب اختلالا في الدورة الاقتصادية الكينزية القائمة على أولوية الطلب وتوزيع المداخيل.

د. بروز الثورة التكنولوجية وتشكل تدريجي لخزان من المعارف أصبحت متداولة بصفة "شبه مجانية" الأمر الذي ولّد ارتفاعا في مستوى التكوين ونوعية اليد العاملة وفرض أشكال جديدة من العمل والتشغيل والتنظيم ونمط جديد من التعديل.

الواقع أن دخول النمط الفوردي في أزمة سيدخل كل النظام الاقتصادي كله في أزمات عديدة (الأزمة النقدية 1971، أزمة المواد الأولية 1973–1979، أزمة المديونية الدولية 1982..) تؤدي لأزمة عميقة للفكر الاقتصادي الكينزي وعجزه على صقل نمط جديد من التعديل الاقتصادي قادر على تجاوز الأزمات و يواكب التحولات الجديدة التي تبرز بداية ثمانينيات القرن العشرين مع الثورة التكنولوجية والمعرفية والتي من ضمن أهمها:

أ. صعود **الكوكبة المالية** التي هي عبارة عن نظام مالي ونقدي جديد أرصيت معالمه مع الأزمة النقدية لسنة 1971 وانهيار نظام بروتون وودس، بعد عملية التحرير التي مسته والتي أدت لتعويم أسعار الصرف والفائدة وتفكيك القوانين والتشريعات المسيّرة للقطاع المالي والمصرفي وتحرير حركة رؤوس الأموال. ومن المعروف اليوم أن تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة قد لعبت دورا حاسما في صعود القطاع المالي عبر تقنيات التوريق والمنتوجات المشتقة وربط ساحات المال العالمية 24س\24س ..إلخ.

ويمكن إبراز نتيجة كل ذلك في صعود الرأسمال المالي المضاربي على حساب الرأسمال المنتج وبروز "رأسمالية حاملي الأسهم"[Alain Bihr,2007]، الممثلة في صناديق الاستثمار المالي، وصناديق المعاش، الصناديق التعاضدية وصناديق التأمين.. وكذا ارتفاع رسملة

المؤسسات الاقتصادية وتحويل ميزان القوى بداخلها لصالح المساهمين وعلى حساب المسيّرين.

هذا الصعود سيؤدي من جهة إلى تحولات عميقة داخل المؤسسة الاقتصادية، إذ سيصبح السهم متغيرة أساسية في إعادة هيكلة المؤسسات (إعادة التوطين، المناولة، الإكتسابات والاندماجات بين الشركات، التحالفات الإستراتيجية..) على حساب العمل (التسريح، المرونة..)، كما سيؤدي من جهة أخرى على المستوى الكلي لتوجه الرأسمال بمبالغ دائما أكثر فأكثر نحو المضاربة المالية على حساب الإنتاج متسببا في الانكماش الاقتصادي وخطر الأزمات المالية والاقتصادية عامة مثل أزمة 2008.

الشكل التالي يمثل حجم المضاربات المالية سنة 2010 في العالم مقارنة بحجم الاستثمارات في الإنتاج.

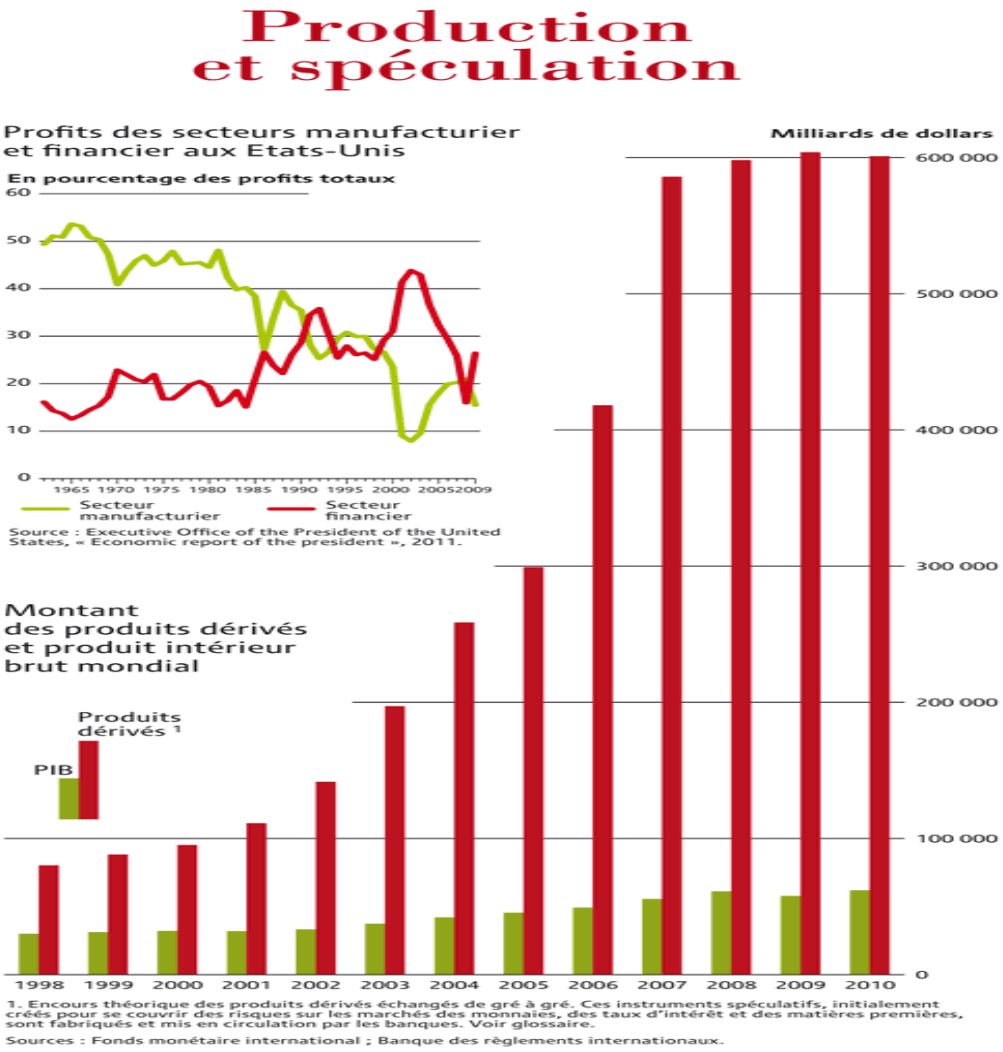

ب. **صعود الاستقطاب والاحتكار ودور الشركات المافوق قومية في الاقتصاد العالمي:** ما يميز الاقتصاد العالمي في العشريات الأخيرة هو تنامي الاستقطاب المتمثل في استحواذ الأقطاب الثلاث على معظم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم وسيطرتها على التجارة الدولية للسلع والخدمات وكذا احتكارها لمعظم براءات الاختراع والابتكارات العلمية والتكنولوجية، هذه الأخيرة تميل لتصبح حكرا على الدول المتقدمة إذ 7منها تحقق 76% من الاستثمارات في تكنولوجيات الإعلام والاتصال في العالم، كما تمثل و.م.أ 50% من خزان الباحثين في العالم كما تنفق 550 مليار دولار سنويا على البحث العلمي. ما يلفت للإنتباه هو التعاون الوطيد بين حكومات الدول المتقدمة والشركات المافوق قومية "الوطنية"[HA-JOON CHANG, 2010]، فهذه الأخيرة عرفت تطورا مذهلا منذ 1990 (86000 شركة سنة 2007 ب 810000 فرع لها عبر العالم –سنة 1990 كان لديها 170000 فرع فقط – في العالم)، إذ أحققت سنة 2007 ما قيمته 25000 مليار دولار من المبيعات في العالم ورقم أعمال قدر ب32000 مليار دولار، كما تمثل ال500 شركة الأولى في العالم 70% من التجارة العالمية و90% من الاستثمارات المباشرة في الخارج. إن هذه الشركات وبالتعاون مع حكومات دولها الأم، أصبحت تنشأ (مع الجامعات ومراكز البحث، وعبر التحالفات الإستراتيجية مع الشركات الأخرى..) أقاليم وتنظم أقطاب وشبكات تكنولوجية للبحث العلمي والابتكار والبحث والتطوير تعتمدها لتدعيم تنافسيتها على المستوى الدولي، هنا تبرز الأهمية الحيوية لاكتساب واحتكار المعرفة وضمان حقوق الملكية الفكرية بالنسبة لهذه الشركات عبر محاولات تمديد مدة الملكية الفكرية، والسباق نحو تسجيل براءات الاختراع وتجزئتها لمنع التقليد والتقليد غير المشروع.

ج. **هيمنة الفكر الليبرالي الجديد:** كرد فعل للأزمة التي يدخلها النمط الفوردي منذ سبعينيات القرن العشرين، تطور فكر اقتصادي أصبح يعرف بالفكر الليبرالي الجديد ممثلا في مجموعة من المدارس الفكرية الاقتصادية مثل المدرسة النقدوية لميلتون فريدمان ومدرسة الاختيارات العمومية لجامس بوكانان ومدرسة الرأسمال الانسان لجورج شولتز..هذا الفكر

الذي يعد امتدادا للفكر الليبرالي الكلاسيكي والكلاسيكي الجديد وقطيعة مع الفكر الكينزي يحاول إحداث تحوّل في أولويات السياسة الاقتصادية مقارنة بالفترة الفوردية:

- الأولوية لمكافحة التضخم عوض محاربة البطالة (عبر التقشف في الميزانية العمومية أساسا)
- الأولوية لتشجيع العرض وليس الطلب
- الأولوية للسوق كمعدل وحيد للاقتصاد وتراجع الدولة وللتحرير عوض الضبط
- التراكم المالي عوض التراكم الانتاجي
- الأولوية للأرباح عوض الأجور لتصبح هذه الأخيرة متغيرة لصالح الأولى عبر مراجعة قوانين العمل والحماية الاجتماعية والمرونة (Fléxibilité).

هذه الأولويات ستكون محل وفاق جديد عوض الوفاق الفوردي أصبح يسمى "وفاق واشنطن" الذي تبنته معظم المؤسسات المالية والاقتصادية والتجارية الدولي، وحكومات الدول المتطورة والنامية عبر برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي. ما يجب التأكيد عليه، أنه مع بروز الثورة التكنولوجية للإعلام والاتصال ودور العلم والمعرفة سيطور الفكر الليبرالي الجديد مفهومين يستحقان الوقوف عندهما:

- **مفهوم الرأسمال الإنسان:** الذي يعني أن العمل الإنساني، في عصر تكنولوجيات الإعلام والاتصال والمعرفة، أصبح بمثابة "رأسمال بشري"، إذ كل عامل يتمتع بهذا الرأسمال وما عليه سوى تثمينه في سوق العمل من أجل بيعه بأعلى سعر بالسهر على الحفاظ على قيمته وتطويرها بتكوينه العام والمتخصص والمتواصل وعبر تجربته المهنية. بمعنى أن كل عامل هو حامل لثروة كامنة يمكن تراكمها بالتصرف بعقلانية تماما مثل المقاول الرأسمالي، هذا الرأسمال هو الذي يحدد إذن موقعه الاجتماعي. ثلاث ملاحظات هنا يمكن تقديمها:
  - التعليم والتكوين والتأهيل هم ثمرة المجهود الفردي للعامل، وما عليه سوى اتخاذ القرار الفردي للاختيار بين تثمين "الرأسمال البشري" الكامن لديه أو لا. دور الدولة هنا يبقى هامشي.

- تحميل الفرد العامل وحده مسؤولية البطالة والوقوع في الهشاشة والفقر، المؤسسة والنظام الاقتصادي والاجتماعي لا يتحملان أي مسؤولية في تجنيد السكان للعمل. أكثر من ذلك هذا المفهوم يبرر اللامساواة الاجتماعية.
- هذا المفهوم يكرس مبدأ الليبرالية الجديدة في تحرير سوق العمل وتفكيك قوانين العمل التي تعتبر معرقل لسوق العمل، فعقد العمل والتفاوض حول ظروف العمل والأجر.. هي قضية فردية وليست قضية تفاوض جماعي واتفاقيات جماعية.

- **مفهوم المرونة** الذي يصبح شعار الفكر الليبرالي الجديد والمؤسسات الدولية والحكومات وحتى بعض النقابات، فباسم مواكبة الثورة التي تحدثها تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطبيقاتها في مجال الإنتاج والعمل على الخصوص، وفي كثير من المجالات الأخرى، يتم تفكيك قوانين العمل والحماية الاجتماعية والمعاش وكل المكاسب التي تحققت في الفترة الفوردية بدعوى أنها السبب الأساسي في جمود سوق العمل وأنها تعرقل تطبيق متطلبات هذه الثورة وتقلل من تنافسية المؤسسات والبلدان. نحن نعتقد أنه يجب التدقيق أكثر للتمييز بين ما هو موضوعي في هذه التحولات ومواكبتها بالأخص فيما يتعلق بتنظيم العمل ومواكبة المهن الجديدة عبر التعليم والتكوين والتدريب، وبين ما هو ايديولوجي يستعمل متغيرة الأجر للضغط أكثر نحو الأسفل من أجل تعظيم الربح، دون اعتبار لمخاطر تفاقم الهشاشة والتهميش وتراجع الطلب الذي هو أساسي في الدورة الاقتصادية.

كل هذه التحولات المعروضة أعلاه تتفاعل وتتداخل لتفرض أنماطا جديدة من العمل والتشغيل والتنظيم، وكذا نماذج وبرامج وأساليب ومناهج للتعليم والتكوين والتدريب، والشيء الأكيد أن ثورة تكنولوجيات الإعلام والاتصال وبروز العلم والمعرفة كقوة إنتاجية تأخذ أكثر فأكثر استقلاليتها في خلق الثروة، هي المحرك الأساسي في هذه التحولات.

3. الرأسمالية المعرفية وانعكاساتها:

دخول النمط الفوردي في أزمة منذ سبعينيات القرن العشرين سمح للعالم والاقتصاد العالمي الانتقال لمرحلة جديدة نوعية من تطوره تلعب فيها المعرفة والعلم وتكنولوجيات الإعلام والاتصال الدور المحرك فيها، ويجمع العديد من المفكرين[1] أن هذه المرحلة تحمل الخصائص التالية:

أ. **الرقمية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال دخلت كل قطاعات النشاط الإنساني سواء التقليدية منها والجديدة**، وهي تتطور بسرعة فائقة حسب عدة قوانين تمّ تأكيدها مثل قانون Moore, Amdahl, Metcalfe. أساس هذه التحولات هو الابتكار الذي يصبح القاعدة التي يجب على كل بلد/مؤسسة أن تخضع له لمواجهة المنافسة المكوكبة [Bernard PAULRÉ,2000]. لكن، إذا كانت نظريات النمو ونظريات التغيرات التقنية والإبكار كلها تؤكد الدور المركزي الذي يلعبه العلم وتلعبه المعرفة كقوة إنتاجية وكعامل إنتاج أساسي في الاقتصاد، ما هو الجديد في الرأسمالية المعرفية الحالية؟.

حسب أنتونيلا كورصاني [Antonella Corsani, 2003] الجديد فيها والذي يمنحها اسمها هو أن "المعرفة لم تعد متضمنة لا في العمل ولا في والالآت ولا في التنظيم.. فالجديد لا يكمن في التحولات التكنولوجية بحد ذاتها بالرغم من أنها تلعب دورا أساسيا وتعتبر أنها تشكل قطيعة [بالنسبة للنمط الفوردي]..إنما في التحولات التي تحدثها في العلاقة بين مجال إنتاج المعارف ومجال تراكم رأس المال"ن إذا فالجديد يكمن في مجال المعرفة الذي بدأ في أخذ استقلاليته بالنسبة للإنتاج الصناعي لدرجة أن العلاقة بين الرأسمالية الصناعية والمعرفة قد انقلبت لتصبح الأولى هي التي تخضع لثانية.

الاستقلالية هنا تعني أن الرأسمال لم يعد يُخضع العلم ليجعله في خدمة منطق التراكم وقوانين القيمة عبر نظام المصنع وفي عملية إنتاج السلع بالسلع، وإنما أصبح التراكم يتم أكثر فأكثر خارج المصنع وفي عملية داخلية لإنتاج المعارف بالمعارف. [Antonella Corsani, 2003]. هذا التحليل يقودنا لطرح مشكلة أساسية نعتقد أنها ستكون من ضمن المعضلات الكبيرة التي على الاقتصاد السياسي المعاصر حلها هي مسألة تشكل القيمة وتملكها ومنها مسألة قياس الثروة والرفاه، فإذا علمنا أن المعرفة، بخصائصها كسلعة يصعب مراقبة تطورها وكسلعة تراكمية وبدون منافس ولها مردودية اجتماعية، أصبحت اليوم تنتج باقتصاديات سلّمية متزايدة ولديها آثار خارجية إيجابية قوية وهذا يؤدي تدريجيا إلى انخفاض تكلفة الوحدة

[1]- نذكر: Robert Reich, Manuel Castells, Michel Volle, Pierre Veltz et Jeremy Rifkin..

الأخيرة (الحدية) إلى أن تصبح تكلفة صفرية، وهو ما يتأكد حسب جريمي ريفكين [Jeremy Rifkin,2014] الذي يرى أن التكلفة الحدية قد بلغت بفضل التكنولوجيات الحديثة حد الصفر لمجموعة كبيرة من السلع والخدمات اليوم، جاعلة منها سلع وخدمات مجانية تقريبا وذات وفرة عالية (مثال على ذلك الإنتاج الموسيقي والفني ومجال الطاقات المتجددة..)، كما يرى هذا المفكر أن نظاما جديدا من الإنتاج والاستهلاك يتطور أسماه "مجتمع المتعاونين" " Les communaux collaboratifs" الذي هو نوع من التنظيم الاجتماعي القائم على مصلحة المجموعة عوض التنظيم القائم على تلبية مصلحة الأفراد، إنه عالم جديد في صعود تحركه وتنشطه الشبكات الاجتماعية والابتكار وثقافة التقاسم. **في هذه الحالة هل يعني أن القيمة وبالأساس القيمة العمل ستزول، وهذا يعني أن الرأسمالية ستصبح هي نفسها مهددة بالزوال لأن أساسها هو تراكم القيمة؟**

نحن نعتقد أن الرأسمالية لا يمكنها التخلي عن الهدف الأسمى الذي يقودها وهو الربح، لذا ستعمل في ظل سيطرة المجال المالي والاحتكارات والسياسات الليبرالية الجديدة على توسيع السلعنة أكثر فأكثر بالسيطرة على المعرفة ومؤسسات إنتاج المعرفة والحد من انتشارها بالوسائل القانونية (حقوق الملكية الفكرية، حقوق المؤلف، ومختلف العقود..) أو عبر الاحتكار، وكذا إخضاع العمل الحي بتوسيع المرونة في العمل وفردية العلاقات الأجرية وفرض علاقات عمل أكثر فأكثر هشة ومهمشة. [Carlo Vercellone, 2004]

ب. **أصبحت المعرفة عاملا أساسيا في النمو والمنافسة،** ففي البلدان المتطورة وعدد كبير من البلدان الصاعدة يرتفع نصيب الرأسمال اللامادي والمعرفي بشكل سريع جدا، والنشاطات ذات الكثافة المعرفي العالية (خدمات الإعلام الآلي، البحث العلمي، البحث والتطوير، التعليم، التدريب، الصحة، برامج الإعلام الآلي، الصحة، التجارة الالكترونية...) أصبحت متغيرة جوهرية في النمو الاقتصادي والمنافسة. [Dominique Plihon,2004]

فالعالم في تحوّل جوهري وأمام ظاهرة تخص الاقتصاد برمته، إذ لا يمكن اختصاره أو حصره في قطاع واحد متخصص في إنتاج المعارف أو يخص مجال إنتاج ونشر المعلومة، وذلك بالنظر للآثار الخارجية الإيجابية المرتبطة بالمعرفة والتنظيم التقني والاجتماعي للعمل

وهو ما يظهر جليا انتشار مهام إنتاج المعلومة ومعالجتها في كل القطاعات الاقتصادية بما فيها تلك الأقل كثافة تكنولوجية.[Kendrick J.W, 2004]

باختصار، فإن مصدر ثروة الأمم أصبح يتموقع أكثر فأكثر خلف مجال العمل المأجور والمجال السلعي خاصة في مجال التعليم والتدريب وتأهيل اليد العاملة والبحث والتطوير، فالمجتمع بكامله أصبح مصدر تقدم تقني خارجي عن المؤسسة الاقتصادية. [Carlo Vercellone, 2004]

ج. **المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال أصبحت تلعب دورا متناميا في مجال الإنتاج وتنظيم العمل في المؤسسة**، فتحول الطلب وتنوعه وميله ليصبح مشخصا أكثر فأكثر سواء بالنسبة الأفراد أو المؤسسات جعل المؤسسة تعتمد على المرونة في نظم الإنتاج لذا ستأخذ أشكالا جديدة يمكن تصنيفها كما يلي: [Alain Bihr,2007]

- **المصنع السائب L'usine fluide**، يقوم على الاقتراب أكثر من الإنتاج الأمثل دون "وقت ضائع" ولا "مخزون في قطع الغيار" أو في "السلع المنتج". هذا النوع من المصنع هو قائم على ما أصبح يسمى بالإنتاج "بتدفق ضعيف" « Flux tendus » و"في الوقت" « Just in time »، مع "مخزون صفري" « stocks zéro »، "صفر خطأ"« Zéro défaut » ، "صفر وقت انتظار"« Zéro temps d'attente » .

الهدف هو الحصول على إنتاجية أعلى، وتسريع وتيرة دوران رأس المال ووضع حد لكسل رأس المال.

- **المصنع المرن L'usine flexible**: يقوم على إحداث نوع من القطيعة بين عملية الإنتاج وعملية التداول لمواجهة المتباين والأكثر وأكثر تغيرا سواء في الحجم أو النوع، الأمر يتعلق بتسيير الإنتاج من الخلف (قبليا) أي ما ينتج سوى ما تمّ بيعه، وبتعديل دائم للعرض حسب الطلب عكس الفوردية التي تقوم على تعديل الطلب حسب العرض بربط الأجور بمعدلات الإنتاجية. الهدف هو تكثيف العمل والقضاء على العمل الضائع والاقتصاد في الرأسمال الثابت عبر تسريع دورة رأس المال.

- **المصنع الشبكة L'usine diffuse:** عوض مركزة العمليات المختلفة للتصميم، الإنتاج، التسويق..، في فضاء واحد كما هو الحال في النمط الفوردي، تقوم المؤسسة بتوزيع عملية الإنتاج على كامل الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، هذا يفترض وجود وحدة مركزية(في الغالب صغيرة جدا و تضم الإطارات العالية جدا) تقوم بعملية التصميم والتخطيط والتنسيق، وشبكة من الوحدات الطرفية تقوم بإنجاز مختلف عمليات الإنتاج. هذا التنظيم الشبكي الذي تطور في العشريتين الأخيرتين يقوم على تكوين شبكة من المؤسسات التي تعكس في آن واحد نوع من التعاون والشراكة المرنة والمتغيرة بشكل سريع والمنظمة حسب طبيعة وتخصص المشاريع قد تأخذ عدة صيغ قانونية (شراكة ظرفية حسب فترة المشروع، شركة مختلطة، مجموعة مصالح اقتصادية..) يمكن فضها عند انتهاء المشروع.[Castells Manuel ,2008]. الهدف هو الرفع من المردودية بالاستفادة من الفوارق في الأجور ومن النظم الجباية وقوانين العمل والحماية الاجتماعية ومختلف المزايا التي تمنحها الدول لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

د. **تحدث المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال تحولات كبير على بيئة الطلب،** فمع سرعة مدة حياة المنتوج التي تتقلص دائما أكثر فأكثر ومع تطور وسائل الإعلام والاتصال يعرف الطلب تحولا عميقا إذ أصبح مشخصا سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات، أو بالنسبة للسلع المادية أو الخدماتية . تطور التجارة الإلكترونية هي أحد مؤشرات هذا التطور: (انظر الشكل).

رقم أعمال التجارة الإلكترونية في العالم وتوقعات تطورها (بمليارات الدولارات)

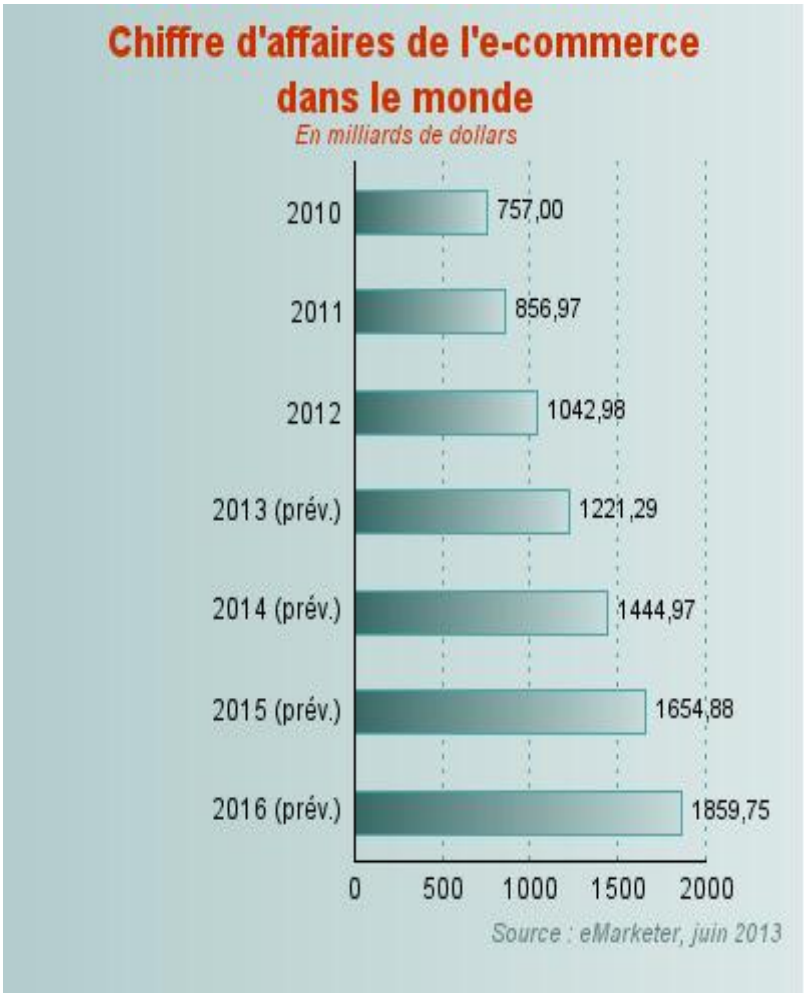

ه. **المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال تؤثر في التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل** إذ تعيد النظر في النموذج الكلاسيكي للتجارة الدولية القائم على التخصص حسب الوفرة الطبيعية لعوامل الإنتاج. فالمعرفة لا تقوم على الوفرة الطبيعية بل هي ميزة مكتسبة تتحقق عبر سياسات الدول وقرارات المؤسسات في الإنفاق في التعليم والتدريب والتأهيل والبحث العلمي والبحث والتطوير.. وكذلك عبر السياسات الحمائية والتجارية لتملك واحتكار وتطوير المعرفة [Vercellone, 2004 Carlo] "تسييج المعرفة". وعلى هذا الأساس يرى عدد من المفكرين أن العالم يعرف تقسيما دوليا جديدا للعمل "تقسيم دولي معرفي للعمل" يقوم على توزيع عمليات الإنتاج حسب طبيعة أقطاب المعرفة المجندة. [Mouhoud, M , 2003]. من هذا المنطلق، تعرف البلدان المتطورة وبعض البلدان الصاعدة تقسيما جديدا للعمل يحدث القطيعة مع نموذج المزايا المقارنة والطلقة لكل من د. ريكاردو وآ. سميث، تقسيم يقوم على موقعة النشاطات

ذات الكثافة المعرفية العالية في فضاءات جغرافية محددة للاستفادة من اليد العاملة الماهرة والمؤهلة ومن آثار التجميع والاقتصاديات السلّمية المتزايدة ومن الآثار الخارجية الإيجابية، ومن المزايا المختلفة التي تمنحها الحكومات أو المجموعات المحلية (الجباية، البنية التحتية..)، فالإقليم يصبح عاملا محددا في المنافسة الدولية. أمام هذا التقسيم ألا يدخل العالم نحو تطور لا متكافئ جديد يقوم على تهميش مناطق بأكملها وفك ارتباطها مع العولمة.

4. **<u>الرأسمالية المعرفية وتطور لأشكال الجديدة للعمل وتنظيم العمل</u>:** تحث المعرفة والتكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال تحولات كبيرة تتعلق بأشكال العمل الجديدة وأشكال تنظيم العمل داخل المؤسسة:

أ. **الأشكال الجديدة لتنظيم العمل:** تنظيم العمل الذي يخص علاقة العامل بعمله، عرف في العشريتين الأخيرتين تحولات عميقة لعل أهمها هيمنة العمل حسب الفرق وحول مشروع الذي يعكس التخلي عن التنظيم الهرمي التايلوري الذي يقوم على الأوامر الفوقية.
وإن كان هذا النموذج الأخير لازال منتشرا في بعض القطاعات الاقتصادية، فإن تحولات تدريجية بدأت تطرأ عليه بإضفاء نوع من المرونة عليه "التايلورية المرنة" [R. Boyer, J.-P. Durand,2003]، لكن التحولات الأكثر ابتكارا نجدها في انتشار النماذج التالية:[Antoine Valeyre, Edward Lorenz, 2007]

- **نموذج الإنتاج بأكثر كفاءة Lean production:** (حسب مسح أوروبي يشكل 26 % من العمال المأجورين في أوروبا) يقوم على الانتشار القوي للعمل حسب الفرق، ودورية مهام العمل والتمرن على حل المشاكل في العمل، وعلى إدارة الجودة الشاملة. يقترب كثيرا من النموذج الياباني والعمال يخضعون لقيد وتيرة العمل وتبقى استقلاليتهم محدودة ومراقبة.

- **نموذج التنظيم الممرن أو المعلم L'organisation apprenante:** (38% من العمال الأجراء حسب نفس المسح) تضم العمال الذين يجدون أنفسهم في الغالب في وضع لتعلم أشياء جديدة وحل مشاكل طارئة، هؤلاء العمال يتمتعون

باستقلالية كبيرة في العمل ويقومون بمهام معقدة وليست روتينية ومتكررة والضغوطات عليهم قليلة. يولي هذا النموذج أهمية كبيرة للديناميكية الفردية والجماعية للتعلم في العمل وتحليل وحل المشاكل الطارئة، وهو بالتالي نموذج يستدعي استقلالية كبيرة وروح المبادرة والإتصال في العمل ويفضل العمل في فرق مستقلة أو مكلفة بمشروع.

- **نموذج العمل ذو البنية البسيطة Simple structure:** (16 %) يقوم على العمل حسب الفرق والتنوع في المنصب وإدارة الجودة، العمل لا يخضع لقيد وتيرة العمل وقليل التكرار ولكنه ضعيف في المحتوى المعرفي ويقوم على المراقبة المباشرة.

هذه النماذج هي عينة فقط تعكس تنوعها وتؤكد أنه ليس هناك نموذج واحد ووحيد لتنظيم العمل اليوم في ظل اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وما يلفت للانتباه هو **وجود تكامل بين أنماط إدارة العمل وأنماط التنظيم** إذ يتطوران في الغالب مع السياسات المرتبطة بإدارة الموارد البشرية والتشغيل وهي سياسات تستهدف العمال المؤهلين بالأساس وتسير باتجاهات ثلاث:

- ✓ التكوين المتواصل من أجل منح العمال إمكانية اكتساب المعارف والكفاءات اللازمة لانخراطهم في اقتصاد المعرفة.
- ✓ نظام للأجور قائم على الأداء الفردي والجماعي لتحفيز العمال للاستثمار أكثر في عملهم.
- ✓ الاستقرار في العمل من أجل تشجيع الوفاء للمؤسسة والالتزام الطويل المدى فيها.

ب. **الأشكال الجديدة للعمل:**تخص العلاقة بين العامل ورب العمل وتسمى علاقات العمل أو العلاقة الأجرية، وقد عرفت تحولات كبيرة مع تطور اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وتطبيقاتها واتخذت أكثر فأكثر صبغة المرونة التي عرفت عدة أشكال: [Alain Bihr,2007]

- ✓ المرونة في عقود العمل: وتقوم على تيسير أو تفكيك الشروط القانونية المنبثقة عن المفاوضات التي تدير عقود العمل مثل التوظيف، التسريح، المفاوضات الجماعية، ظروف العمل العامة، الأمن والسلامة المهنية، العمل بالليل وفي الأعياد...
- ✓ مرونة وقت العمل: وتتعلق بإعادة ترتيب وقت العمل حسب شروط الإنتاج باعتماد عدة أشكال من وقت العمل والهدف هو الإلغاء التدريجي لعقد العمل بوقت غير محدد أو دائم وتعويضه بعقود العمل بوقت محدد، ونظام تقاسم العمل، والعمل الجزئي والعمل بالقطعة، والعمل المؤقت، أو العمل عن بعد وبالمنزل..
- ✓ مرونة الأجر المباشر: وذلك حسب التقلبات التي يعرفها الوضع الاقتصادي سواء الكلي (الأزمات) أو الجزئي (طلابيات المؤسسة)، والأمر يتعلق بإلغاء الحد الأدنى للأجور، وإلغاء ربط الأجور بالأسعار والإنتاجية، وإلغاء العديد من المنح والعلاوات حسب الأداء الفردي للعامل.

5. الرأسمالية المعرفية ورهانات إدماج الموارد البشرية في أنماط العمل الجديدة:

انطلاقا من كل ما سبق، يمكن القول أن المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال قد أحدثت وتحدث ثورة في أنماط العمل والتشغيل والتنظيم، لذا تعمد حكومات الدولة المتطورة والصاعدة والمؤسسات على تطوير قدراتها لمواكبة هذه التحولات ومواجهة المنافسة المتنامية في ظل العولمة الجارية بخصائصها المعروفة اليوم. وهناك العديد من الدراسات المعتمدة على العديد من التجارب، وبالأخص تجربة البلدان الصاعدة، أن سياسية ناجعة لإدماج الموارد البشرية في أنماط العمل الجديدة المتولدة عن تطور اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال تؤكد على:

أ. أن البيئة الاقتصادية العامة للبلد هي التي تحدد مدى نجاح هذا الرهان، ونقصد بالبيئة العامة مدى وضوح الرؤية الإستراتيجية لأهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية للمدى البعيد وهو ما يستدعي بصفة أعمق وضع إستراتيجية صناعية تضمن التحول الاستراتيجي للجهاز الإنتاجي نحو الصناعات الأكثر منافسة مما يستوجب مجهود استثماري قوى في الموارد البشرية والبحث العلمي والبحث والتطوير.

ب. دور الدولة والسلطات العمومية في التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع سياسات صناعية منسجمة تهدف لتنويع الاقتصاد والانتقال على نمط جديد من التنمية يقوم على بعث الامتيازات الديناميكية والمكتسبة يقوم على التحكم في العلم والمعرفة والتكنولوجيا ويهدف الرفع من الإنتاجية وخلق مواقع شغل والحد من أزمة البطالة، الأمر يتعلق أكثر من أي وقت مضى بوضع التحولات في المهن وأنماط العمل والتشغيل والتنظيم في انسجام إيجابي وفعّال مع سياسات توزيع الدخل وإعادة توزيعه.

ج. دور الدولة مضاعف فيما يتعلق بسياسة التشغيل التي يجب أن تكون نشطة جدا، فالأمر لا يتعلق فقط بتوفير مواقع الشغل عبر مختلف برامج التشغيل ومختلف الإجراءات التحفيزية لتشجيع روح المبادرة والمقاولاتية لدى الشباب، بل يتعلق أكثر باستباق التحولات الجارية لأن مهن الغد وأنماط العمل والتنظيم المستقبلية لم تبتكر بعد بل يجب ابتكارها وهذا يبدأ مع الشباب، ولعل تشجيع أشكال العمل الجديدة التعاونية والتشاركية عبر الشبكة هي أحد السبل لذلك.

د. إعادة النظر في شكل الاندماج في الاقتصاد العالمي عبر الانتقال من اندماج عمودي يقوم على المزايا التفاضلية القارة، إلى اندماج أفقي سواء من ناحية القطاعات والفروع الاقتصادية أو من ناحية الفضاء وتموقع هذه القطاعات حرصا على التوازن الجهوي. الأمر يتعلق ببناء مزايا تفاضلية ديناميكية تقوم على استغلال التطورات التكنولوجية وإعطاء الأهمية القصوى للموارد البشرية والبحث العلمي والبحث والتطوير، كما تقوم على أثر الموقع والتجميع والاقتصاديات السلميّة.

ه. ضرورة القطع مع علاقة الهيمنة والوصاية المعتمدة من طرف الدولة، ومنح الأطراف الاجتماعية الاستقلالية للمشاركة في المجهود التنموي، وبناء دولة القانون والمؤسسات الضامنة للحقوق والحريات النقابية والعامة، وإقامة مناخ أعمال يفتح آفاقا جديدة باتجاه اقتصاد المعرفة وتحقيق التنمية والتشغيل والعمل اللائق وتفعيل الحوار الاجتماعي.

إن البلدان العربية، بالنظر لمشكلة البطالة التي تعرفها والتي تعد نسبها من أعلى النسب في العالم، وبالنظر للتدني الكبير في مستويات التعليم العام والجامعي وضئالة الأموال المخصصة للبحث العلمي والبحث والتطوير مقارنة بالناتج الداخلي الخام، وبالنظر لارتفاع مستويات الأمية

وتدني نسبة التمدرس لدى النساء وضعف دورها في الحياة الاقتصادية، هي في وضع لا يحسد عليه، لذا تبقى التحديات المعلنة أعلاه من أولوية الأولويات إذا ما أرادت أن يكون لها دورا إيجابيا في التحولات الجارية.

16 ديسمبر 2014

المراجع:

1. التقرير العربي الرابع حول التشغيل والبطالة في الدول العربية. آفاق جديدة للتشغيل، منظمة العمل العربية، 2014
2. Antonella Corsani, Sommes–nous sortie du capitalisme industriel ?,Carlo Vercellone editor, La Dispute, 2003.
3. Robert Boyer, Michel Freyssenet, Les Modèles productifs, La Découverte, Paris,2000.
4. R. Boyer, J.-P. Durand, L'Après-Fordisme, Syros, 2003.
5. Joseph Schumpeter, La théorie de l'évolution économique, Ed. française, 1990.
6. Alain Bihr, La Novlangue Néolibérale, cahiers libre, Ed. Page deux,2007.
7. HA-JOON CHANG, 2 ou 3 choses que l'on ne vous dit jamais sur le capitalisme ; Ed. SEUIL, Paris, 2010.
8. Jeremy Rifkin, La nouvelle société coût marginal zéro : L'internet des objets, l'émergence des communaux collaboratifs et l'éclipse du capitalisme, Ed. LLL, 2014
9. Stephen Bouquin, Les savoirs dans la société marchande : industrialisation, mobilisation, appropriation ?
10. Jean BOURLÈS, «La société de la connaissance. L'Europe face au défi mondial».
11. Pierre DOCKÈS, Ordre et désordres dans l'économie-monde, Paris, PUF, 2002.
12. Bernard PAULRÉ, «De la New Economy au capitalisme cognitif», in Multitudes n°2, mai 2000.
13. Yann MOULIER BOUTANG, «Capitalisme cognitif et nouvelles formes de codification du rapport salarial», in Caro VERCELLONE, Sommes-nous sortis du capitalisme industriel ?, Paris, La Dispute, 2002.
14. Enzo RULLANI, «Le capitalisme cognitif : du déjà-vu ?», in Multitudes, n°2, mai 2000.
15. Economie de l'information, de la connaissance, et technologies de l'information et de la Communication, rapport de projet de département, ESL&Network, Paris, Juin 2005
16. A.Hatchuel et B. Weil, *L'expert et le système*, Economica, 1992.
17. Jean-Jacques CADET, L'hypothèse du "capitalisme cognitif" : pertinences et limites,

18. Yann Moulier Boutang, *Le capitalisme cognitif, La Nouvelle Grande Transformation*.
19. Plihon D. *Le nouveau capitalisme*, éd. Dominos-Flammarion, Paris, 2001
20. Kendrick J.W. « Total capital and economic growth », *Atlantic Economic Journal*, vol.22, n°1, pp. 1-18, 2004.
21. Antoine Valeyre, Edward Lorenz, Les nouvelles Formes d'organisation du travail en Europe, Centre d'Etudes de l'Emploi, N°13, Mars 2005
22. Technologies et nouvelles formes de travail : le cas du secteur de la presse et de l'édition, avec la participation de Laure Lemaire; Gérard Valenduc; Patricia Vendramin, Fondation Travail – Université ASBL, Centre de recherche Travail & Technologies, 2001.
23. Castells M., *La société en réseaux*, Fayard, 1998
24. World Bank, « Knowledge products & Strategy : emerging lessons », April 2003
25. Carlo Vercellone, La question du développement à l'âge du capitalisme cognitif. Quelques réflexions pour un débat, communication présentée au séminaire interdisciplinaire «Quelle innovation pour quel développement ?» Université de Technologie de Compiègne, publié in «Géographie, économie et société », janvier 2004.
26. **Mouhoud, M**. « Division internationale et économie de la connaissance », in (ed.), *Sommes-nous sortis du capitalisme industriel?*, La Dispute, Paris.2003.
27. J.P. Womack, D.T. Jones, D. Roos, The Machine that changed the World, New York, Rawson Associates, 1990.
28. Ph. Zarifian, À quoi sert le travail ?, La Dispute,2003.
29. H. Mintzberg, Structure et dynamique des organisations, Éditions d'Organisation, 1982.

.